



عدد الموقوفين حسب احصائيات تقريبية متداولة 1680 :

يوم 18 جانفي سجلنا 632 ايقاف بالعاصمة فقط من ابناء حي التضامن الملاسين و فوشانة و السيجومي و طبرية

يوم 20 جانفي سجلنا 200 ايقاف معظمهم قصر

يوم 21 جانفي 2020 سجلنا ايقاف 242

عدد الملفات التي تلقتها لجنة المتابعة الايقافات و الاحتجاجات متكونة من الرابطة و دمج المرابطة بمقر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان : 777 ملف بينهم 126 قاصر تم توزيعهم على محامي و محامية متطوع.

من بين التهم الموجهة :

- الاضرار بممتلكات الغير
- الاعتداء على امن الدولة الداخلي (تهم سياسية و قد تؤدي عقوبتها اى الاعدام)
- الاعتداء بالعنف الشديد على موظف عمومي - التعاصي على موظف عمومي - هضم جانب موظف عمومي
- محاولة اضرار النار عمدا بمباني الغير
- الاعتداء المدبر على حرية الجولان ليلا و مخالفة حظر التجول - مخالفة قانون حالة الطوارئ
- مسك و صنع ماد محرقة و ذات انفجار بدون تصريح و بدون موجب قانوني
- تكوين وفاق و عصابة مفسدين قصد على الاعتداء على الاملاك و الاشخاص
- التحريض على الشغب
- الهرج و التشويش
- ❖ لم يتم توجيه استدعاءات للحضور لدى مركز الشرطة سوى الى 4 اشخاص فقط على مستوى وطني من اصل 777 ملف

تعليق قانوني:

- 1- ان التكييف القانوني للأفعال التي تم تجريمها غير مطابق للوقائع و احيانا و في نفس القضية يتم تكييف الفعل بطريقتين متناقضتين كما يتم المبالغة في توصيف الى درجة ان تصبح الفعلة الواحدة اكثر من جريمة و تستوجب اكثر من عقاب و هذا حتى يحكم القاضي بالعقوبة القصوى التي تستجوبها احدي الجرائم الموثقة بالمحاضر
- 2- باحث البداية يمثل السلطة التنفيذية و مساعد للسلطة القضائية - يثبت التلبس- قامو بمغالطة النيابة النيابة العمومية مما يوحي بالايهام بجريمة في عديد المرات
- 3- كما تم "احياء" بعض الفصول و الاوامر التي تعتبر في عرف المجال القانوني مقبرة القوانين و المجلة الجزائية وذلك لاستقرار فقه القضاء على عدم تطبيقها
- 4- العودة للاوامر العلية ( الفصول الموجودة منذ عهد البايات) الذي ينسف منطق الحقوق و الحريات حيث انها كانت تطابق مع سياقها الزمني الذي يعتبر فيه الاشخاص رعايا و ليسوا مواطنين



#### القصر :

- 80% من اولياء القصر تم الاعتداء عليهم اما اثناء المداهمة او داخل مراكز الايقاف
- تم استعمال القصر لانتزاع الاعترافات بالقوة اما حول اسماء المحتجين/ات أو للمبالغة في عدد الموقوفين للإيحاء النيابة العمومية بخطورة الاحداث
- عدد القصر الذين تمت احالتهم للسجون في اطار خطأ إجرائي : 5 حالات
- 100% من القصر الذين تم ايقافهم تم تعنيفهم وتعذيبهم وهرسلتهم وتهديدهم وتعنيفهم لفظيا وماديا الاحكام :
- لاحظنا قضاء ناجزا اصدر احكاما اثر بضعة ايام فقط من ايقاف المتهمين وهو ما لم يحصل حتى ايام محكمة امن الدولة
- تراوحت الاحكام من خطية مالية ب50 دينار
- اقصى عقوبة مرصودة : 4 سنوات و شعرين و خمسة عشر يوم
- شهدنا امس بتاريخ 2021/02/02 25 بطاقة ايداع و حكم بالسجن يتوراح من 9 اشهر الى عام و ستة اشهر بينهم 3 طلبة
- عدد الاحكام الصادرة بعدم سماع الدعوى 37 حكم

#### التحركات الاحتجاجية

17 ولاية شهدت تحرك احتجاجي من نهار 15 جانفي 2020 إلى حدود 30 جانفي

تونس الكبرى/سليانة/بنزرت/باجة/مدنين/الكاف/قصرين/سيدي بوزيد/نابل/منستير/سوسة/توزر  
/قابس/جندوبة

- تم سحل مواطن في سليانة بعد تعرضه لشتى انواع التعذيب
- كل الحركات الاحتجاجية سواء الليلية او النهارية قد انجر عنها ومداهمات ليلية و استعمال الغاز المسيل للدموع و ايقافات بالجملة و عشوائية
- مسيرة البرلمان : 26 جانفي انجر عنها 3 ايقافات / مداهمات ليلية / و منع المواطنين من الالتحاق
- مسيرة 30 جانفي انجر عنها 52 ايقاف منهم 8 قصر و تم الاحتفاظ بشابين
- مسيرة نقابة الأمنين بتاريخ 2 فيفري 2020 تم الاعتداء على مواطنين ومواطنات بصدد اما توثيق المسيرات
- تحرك نقابة الامن المضربة امام محكمة صفاقس 2 تم الاعتداء على المواطنين ومحاولة دهسهم بسيارات تابعة للأمن

#### إيقافات/الاعتداءات صلب الرابطة :

إيقاف حمزة نصري نائب عضو هيئة فرع تونس باب بحر

الاعتداء بالعنف على ريم بن عامر عضو هيئة فرع صفاقس الشمالية

مداهمة منزل وليد بن محمد عضو هيئة فرع تونس الشمالية

الاعتداء بالعنف الشديد و الاختناق بالغاز على رندة فحولة بتاريخ 19 جانفي عضو هيئة فرع تونس الشمالية



الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان  
Ligue Tunisienne pour la défense des Droits de l'Homme



شهدنا اعتداء بالعنف على وزراء سابقين و نواب و نواب سابقين و استهداف الأمين العام للاتحاد العام لطلبة تونس .

منذ صدور بيان نقابة الأمن رصدنا استهداف الناشطين الحقوقيين والناشطين في الحركات الاجتماعية/السياسية ومحامو الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أساسا

انطلقنا في رصد المداهمات و الاختطافات من قبل اعوان البوليس دون ان ينجر عنها إيقاف والاعتداء بالعنف الشديد او محاصرتهم بمكان قصد ترويعهم و إيقاف صحفيين و افتكك آلات التصوير بنية إجبارهم على فسخ الفيديوات التي وثقت الاعتداءات